في ورشة العدل..

مقترحات بتعديل قوانين القطع والجمارك وحماية المستهلك

| محمد منار حميجو

كشف عضو مجلس نقابة المحامين فيصل جمول أن وزارة العدل عقدت أمس الأول ورشة بحضور ممثلين عن النقابة بناء على توجيه رئاسة مجلس الوزراء لعقد عدة ورشات عمل بحضور ممثلين عن النقابة حول مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالوضع الاقتصادي والمعيشي الحالي في البلاد ووضع رؤى ومقترحات تسهم في تحسين الوضع الحالي، مشيراً إلى أنه تم في الورشة طرح مواضيع عديدة حول هذا الموضوع منها تعديل بعض القوانين المتعلقة بذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمول أنه تم طرح تعديل المرسوم التشريعي رقم ٣ المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية، وذلك لتشجيع العملية الاستثمارية والإقلاع بالعملية الإنتاجية وجلب الاستثمارات إلى البلاد من خلال السماح بإيداع والسحب بالقطع الأجنبي، وبالتالي هذا يشجع على الاستثمار وقدوم المستثمرين إلى البلاد وهذا ما يؤدي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية.

واعتبر جمول أهمية فتح السحوبات المصرفية والبنكية لبعد إعاقة العمل التجاري والصناعي والاستثماري وموضوع فتح السحوبات أمر مهم جداً في موضوع المشروعات الاستثمارية، مضيفاً: هذا الموضوع لا يشمل فقط المستثمر بل الصناعي والتاجر والمهني وكذلك المواطن.

ولفت جمول إلى أن من المواضيع التي تم طرحها ضرورة تعديل قانون الجمارك حتى يخدم عمليات الاستيراد والتصدير بشكل أكبر وينسجم مع الواقع العالمي في موضوع دخول البضائع وخروجها.

جمول أشار إلى أن من بين المواضيع التي تم طرحها ضرورة تعديل بعض المواد من المرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك بما ينسجم مع الواقع وخصوصاً أنه أثناء التطبيق تبين هناك العديد من مواضع الخلل وخصوصاً المادة ٥٦ والتي تعتبر مادة قاسية بحق التجار والمتعاملين في الموضوع التمويني، ضارباً مثلاً انه من غير المعقول المساواة في العقوبة بين شخص يبيع ربطة خبز على الطرقات وشخص آخر يقوم بالمتاجرة بالدقيق التمويني واللعب بقوت المواطنين، ومن هذا المنطلق فإنه من الضروري بأن يكون هناك تعديل لبعض المواد الواردة في هذا المرسوم.

> عضو في نقابة المحامين لـ«الوطن»: السماح بالايداع والسحب بالقطع الأجنبي لتشجيع الاستثمار وإنعاش الحركة الاقتصادية

ولفت جمول إلى أن من المقترحات التي تم طرحها ضرورة العمل على جلب المستثمرين للإقلاع في المشروعات الخاصة في إنتاج الطاقة البديلة والريحية باعتبار أنها عصب الحياة وبالتالي لا بد من الاستعاضة عن النفط والمحروقات بهذه المشروعات باعتبار أن الأراضي السورية التي احتلتها أميركا وتركيا هي منبع النفط والغاز.

وأضاف: من هذا المنطلق لا بد من إيجاد البديل ريثما يتم تحرير أراضينا من المعتدين وهو الاعتماد على الطاقات المتجددة من طاقات كهروضوئية وريحية المتوافرة في بلادنا بشكل كبير ويمكن استثمارها في تعويض نقص الطاقة بسبب الاحتلال وقانون قيصر، مشيراً إلى ضرورة تسهيل الإجراءات الاستثمارية الخاصة في هذه المشروعات والمشروعات الاستثمارية الأخرى باعتبار أن المستثمر بحاجة إلى هذه التسهيلات المصرفية والاقتصادية حتى يستطيع العمل بكل سهولة.

أكثر من ١٢ مشروعاً أقرها المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية

عضو في المكتب لـ«الوطن»: على الوحدات الإدارية الاعتماد على ذاتها وتحسين إيراداتها

| اللاذقية - عبير محمود

أقرّ المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية، في جلسته الأخيرة أكثر من ١٢ مشروعاً أبرزها صيانة وتأهيل طرق واستبدالات صرف صحي في عدة مناطق بالمحافظة.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لشؤون التخطيط والبرامج والإحصاء والموازنة في محافظة اللاذقية، عيسى إبراهيم لـ«الوطن»، أهمية المشاريع المدرجة على جدول أعمال المكتب والتي تم إقرارها بما ينعكس إيجاباً على العمل خلال الفترة المقبلة.

وأشار إبراهيم إلى أهمية أن تنهض الوحدات الإدارية بعملها بشكل صحيح وفق القانون المالي رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ الذي يتيح لكل وحدة إدارية تحقيق إيرادات خاصة بها (تعتمد على حالها) وترفد ميزانيتها بإيرادات جديدة تساعد على تحسين وضعها المالي ويمكنها من القيام بمسؤولياتها والدور التنموي والخدمي لها في المجتمع المحلي «بدل أن تكون قائمة على الإعانات الوزارية وغيرها»، منوهاً بأن بعض الوحدات الإدارية لا تزال تعتمد على المحافظة ووزارة الإدارة المحلية في تأمين رواتب موظفيها.

وحول أهم المشاريع التي أقرها المكتب، ذكر إبراهيم أن أبرز المشاريع ما يتعلق بتنفيذ مشروع تجهيز موقع أسطامو للوحدات السكنية بإنشاء حسبات بيتونية بتكلفة ٧٩٩,١ مليون ليرة، لإقامة الوحدات السكنية مسبقة الصنع للمتضررين جراء الزلزال في المنطقة.

وأشار إلى أهمية مشاريع الصرف الصحي وخاصة التي تضررت بفعل الزلزال وغيره لدرء مخاطر التسرب نحو المياه الجوفية، وخاصة أن هناك قرى عدة تعتمد على مياه الآبار، وهي بحاجة ماسة للتنفيذ ومنها في الفاخورة وعرمتي وقرى أخرى، لافتاً إلى إقرار تنفيذ مشروع صيانة واستبدال صرف صحي في بلدة جوبة برغال بقيمة ١٥,٢ مليون ليرة وفي بلدية قمين بقيمة ٥٠ مليوناً وفي الشلفاطية بقيمة ٩,٩ ملايين وفي مزار القطرية بتكلفة ٤٧ مليون ليرة وفي عرامو بتكلفة ٢٥ مليون ليرة وفي قرية غمام بقيمة ٥٠ مليون ليرة وفي قرية السنديانة «حارة بيت خير بك»، بتكلفة نحو ٥٠ مليون ليرة.

ولفت إلى إقرار مشاريع مهمة في مجال صيانة الطرقات، ومنها تنفيذ مشروع صيانة طريق زغرين القديمة الواصلة بين مستوصف زغرين ومفرق حرف علان مع طريق مدرسة الحراجية في زغرين بقيمة ١٢٩ مليون ليرة سورية، وتنفيذ مشروع تأهيل طريق عام اسطامو الفاخورة باتجاه قويقة منطقة القراحة والبالغ قيمته نحو ٩٤,٧ مليون ليرة، وتنفيذ مشروع تأهيل طريق في قرية الخالة /حي التركمان/ بتكلفة ٥٨ مليون ليرة، وتأهيل طريق مشقيفتا عين البيضا مع طريق في عين البيضا بتكلفة ٧٦,٧ مليون ليرة، وتأهيل طرق ضمن كرسانا بقيمة ٨٧٨,٨ مليون ليرة سورية.

كما أشار إلى إقرار تنفيذ مشروع انهيار على طريق القطلبة الباسل القليلة بتكلفة ١٤٩,٨ مليون ليرة وتنفيذ مشروع تصريف مطري في بلدية قشية، قرية صرنا بتكلفة ٥٠ مليون ليرة، وصيانة طرق لقرى القرعانية الزيتونة التابعتين لبلدة بلورة بتكلفة ٣١,٩ مليون ليرة.

ومن قرارات المكتب التنفيذي خلال جلسته السابقة التي ترأسها نائب رئيس المكتب فراس السوسي، إجراء مناقلة ضمن الموازنة الجارية لمديرية الزراعة، مشروع تقديم مبيدات وموادّ مكافحة متنوعة لمصلحة دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة بقيمة ١٤٠ مليون ليرة.

ووافق المكتب على تبرير التأخير الجزئي الحاصل لمشروع معالجة انهيار عبارة صندوقية على طريق السفرقية القبيسة البيطار للمرحلة الأولى والثانية، ومشروع طرق تخديمية لذوي الشهداء والجرحى /١٧/ في منطقة القرداحة، ومشروع صرف مطري مع صيانة طريق مدخل قرية الشامية ومشروع صرف صحي في قرية رسيون ومشروع تأهيل طرق ضمن بلدية السرسكية.

وصادق المكتب على كتاب بلدة صلنفة، المتضمن الموافقة على تمديد عقد استثمار كافتيريا روزنا القائمة على جزء من العقار رقم ٢٣٨ من منطقة جوبة دريوس العقارية والعائدة ملكيته للبلدة لمدة شهرين.

كما صادق على إضبارة مشروع تقديم معدات ومستلزمات ميكانيكية وزراعية لزوم بلدية بيت العلوق والبالغة قيمته نحو ٢٠ مليون ليرة، وإضبارة إصدار المخطط التنظيمي العام لقرية المشيرفة التابع لبلدة وادي القلع للمرة الأولى، ومنح الموافقة لترخيص افتتاح روضة الزين الخاصة في قرية فلقسو.

عضو جمعية المطاعم لـ«الوطن»: المواطن مغلوب على أمره

دراسة جديدة لرفع أسعار المطاعم الشعبية والمعجنات والمقاهي بدمشق

المحال غير قادرة على التقيد بالتعرفة الرسمية بسبب ارتفاع أسعار مختلف المواد

| فادي بك الشريف

كشف عضو جمعية المطاعم والمقاهي والمتنزهات الشعبية في محافظة دمشق سام غرة في حديث خاص لـ«الوطن» عن التحضير حالياً لدراسة جديدة لرفع الأسعار وذلك لعدم مواءمة الأسعار الرسمية الحالية مع الارتفاعات الكبيرة للمستلزمات والمكونات الداخلة في عمل المطاعم الشعبية على اختلافها.

ونوه عضو الجمعية إلى أنه من المقرر الانتهاء من الدراسة الجديدة خلال الأسبوع القادم ليصار إلى رفعها إلى مديرية التجارة وحماية المستهلك بدمشق لتناقش عبر لجنة متخصصة تضم جميع المعنيين، وبعد ذلك تصدر بقرار عن المكتب التنفيذي حين اعتماد الأسعار بشكل كامل.

وأكد غرة أن معظم المطاعم لا تتقيد حالياً بالأسعار الرسمية الصادرة بحيث تباع بأكثر من ٣٠ بالمئة من أسعارها، مضيفاً: سندويشة البطاطا تباع حالياً بـ٦ آلاف ليرة، والفلافل بأكثر من ٥ آلاف، وسعر فطيرة الجبنة أو الزعتر أو المحمرة بألف ليرة، كما وصل سعر كيلو «المسبحة» إلى ٢٠ ألف ليرة، ناهيك بارتفاع طراً على معظم المواد والسندويش والوجبات في هذه المطاعم.

وقال عضو الجمعية: عندما صدرت التعرفة السابقة كان سعر كيلو الطحينية بـ٣٦ ألف ليرة، وأصبح حالياً بـ٤٥ ألف ليرة، كما كان سعر كيلو الحمص اليابس بـ٥٥٠٠ ليرة واليوم بـ١٣٥٠٠ ليرة، كما وصل سعر «بيدون» الزيت البلدي إلى أكثر من مليون ليرة سورية.

وأضاف: تجاوز سعر «بيدون» الزيت النباتي اللازم لعمل المحال الـ٤٥٠ ألف ليرة، مؤكداً وجود تخبط في أسعار معظم المواد والسلع الغذائية، بما في ذلك وجود ارتفاع على سعر كيلو السكر لأكثر من ١٢ ألف ليرة للكيلو الواحد، وارتفاع سعر كيلو الشاي والقهوة في مختلف المحال، حتى أصبح الارتفاع الحاصل غير مقبول وبفترة قياسية، ناهيك بعدم استقرار أسعار الخضراوات، وارتفاع بأسعار «المعسل».

وأكد غرة أن المحال لا تلتزم بالأسعار الحالية، وهي غير قادرة على التقيد لارتفاع أسعار المواد التي تستخدمها، حيث إن الأسواق في واد والأسعار الرسمية في واد آخر، علماً أن هناك فوضى سعرية حاصلة على صعيد معظم المواد التي ارتفعت بنسبة تجاوزت الـ٤٠ بالمئة خلال الشهر الماضي.

وقال عضو الجمعية: إن المحال تحصل حالياً على نصف احتياجاتها من المحروقات وتتقاضى نسبة الكميات التي تحصل عليها لأقل من ٤٠ بالمئة خلال فترة الشتاء وخاصة على صعيد مادة الغاز ما يزيد من الطلب على مادة الغاز، وبالتالي هناك معاناة كبيرة للعديد من المحال بالعمل وفق الأسعار الرسمية الصادرة.

وأضاف غرة: إن المواطن «مغلوب على أمره، ولا حول له ولا قوة»، بحيث إن العائلة بحاجة إلى ما لا يقل عن ٥٠ ألف ليرة في حال اعتمدت فقط على المأكولات الشعبية «الفطور»، وهي بحاجة إلى حوالي ١٢٥ ألف ليرة وسطياً في اليوم لتأمين جزء من احتياجاتها.

وأكد عضو الجمعية أن المطلوب تدخل كبير في الأسواق لوضع حد للارتفاع الكبير في الأسعار الذي يعتبر «كارثياً»، مضيفاً: المحال والمطاعم الشعبية تضطر حالياً لرفع أسعارها، مع وجود فوارق كبيرة بين السوق والأسعار الرسمية، مبيناً أن عدد المطاعم الشعبية في دمشق يصل إلى ٣ آلاف في دمشق.

ويشار إلى أنه لم يمض شهران على صدور الأسعار الجديدة للمطاعم الشعبية والمعجنات والمقاهي في دمشق، وذلك بعد دراسة جميع التكاليف والمستلزمات، حيث حدد سعر كيلو المسبحة بـ١٥ ألف ليرة (نسبة الطحينية ٢٠ بالمئة)، وكيلو الحمص المسلوق بـ٧ آلاف ليرة، والفول المسلوق بـ٧ آلاف ليرة، وسعر صحن المسبحة بالزيت بـ٦ آلاف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة لصحن الفول بالزيت وحمّص الحب، وصحن البيض المقلي بالزيت، أما صحن الفول بالزيت واللبن مع سرفيس (٢٠٠ غ) بـ٦٥٠٠ ليرة، وزبدية الفتة بالسمن مع سرفيس (٥٠٠ غرام) بـ٧ آلاف ليرة.

كما حدد سعر قرص الفلافل بـ١٧٥ ليرة، وسندويشة الفلافل بين ٢٨٠٠ ليرة و٤ آلاف ليرة، وسندويشة البطاطا بخبز صمون (٦ أقراص) بـ٤ آلاف ليرة، وسندويشة البطاطا بخبز صمون مع كاتشب وسلطة إيطالية (١٥٠٠ غ بطاطا) بـ٤ آلاف ليرة وكذلك بالنسبة لسندويشة المرتديلا (٨٠ غ مرتديلا) بـ٦ آلاف ليرة، وسعر سندويشة الهمبرغر مع البيض والبطاطا والكاتشب (٦٠ غ لحمة و٤٠ غ بطاطا- بيضة) بـ٨ آلاف ليرة، وسندويشة البيض المسلوق بـ٤ آلاف وكذلك بالنسبة لسندويشة الجبنة قشقوان بخبز صمون، والحلاوة مع الزبدة النباتية بخبز صمون، كما طال الارتفاع أقراص المعجنات والمشروبات.

لكن الأسعار الحالية تعتبر أكثر من التعرفة الصادرة، وهناك عدم التزام بها من المطاعم في ظل الأوضاع الراهنة ومبررات ارتفاع أسعار المواد.

أزمة النقل بالقنيطرة (مكانك راوح) والـGPS أصبح من المنسيات؟؟

فتح سقف بطاقة المحروقات ٥٠ ليتراً شريطة تنفيذ ٣ رحلات من وإلى دمشق

| القنيطرة- خالد

دعا محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران لجنة نقل الركاب لاجتماع موسع للوقوف على نتائج الاجتماع الذي عُقد قبل أسبوعين مع نقابة النقل والسائقين بحضور عدد من المواطنين، حيث تم الأتفاق على فتح سقف بطاقة المحروقات إلى ٥٠ ليتراً شريطة تنفيذ ٣ رحلات من القنيطرة إلى دمشق السومرية نزولاً عند رغبة السائقين ولخدمة المواطنين وطلاب الجامعات.

ووجه المحافظ بضرورة تشديد العقوبات بحق المخالفين والمتلاعبين بمحروقات النقل لأنها وجدت لخدمة المواطنين وتسهيل تنقلهم إلى أماكن عملهم ووجهتهم ومراقبة عمل الآليات والالتزام بالخطوط المحددة لها.

وشدد جمران على ضرورة مراقبة خطوط السير الداخلية والخارجية لإلزام سائقي الميكروباصات بالعمل، والالتـزام بالخـطوط المـحددة لها والتـعرفـة الـتي يـتم تـقاضـيها من المواطنين، وتأكيد وضع اللصاقة وإعلان التعرفة في كل الآليات وفرض العقوبات الرادعة بحق المخالفين، كما طالب بحل مشكلة الازدحام أمام محطة سادكوب وتوزيع الآليات الحكومية على أيام الأسبوع وتعبئة الكمية الكافية لهم وعدم تجميع كل الآليات بيوم واحد لتعبئة ١٥ أو ٢٠ ليتراً.

وبالنسبة لطلبات السائقين بالتعبئة من سادكوب فقد اعتذر مدير محروقات القنيطرة سلمان المرشد عن تقديم خدمة تعبئة المازوت للسرافيس العامة في محطة سادكوب التي لا تستوعب العدد الكبير من السرافيس، لأنها تقوم بتقديم خدمة التعبئة لمركبات القطاع العام، وهذا ما يسبب الازدحام والعرقلة.

وأوضح المرشد أن محطة اتحاد العمال الواقعة بجانب مركز الانطلاق التي كانت مخصصة لتزويد السرافيس بالمازوت لا تزال متوقفة عن العمل نتيجة الخلاف القائم بين المستثمر السابق واتحاد العمال والمستثمر الجديد والقضية مطروحة بالقضاء، الأمر الذي أدى إلى توطين المحروقات في محطة أخرى.

واللافت بالموضوع أن موضوع الـGPS لم يعد مدرجاً في جدول أعمال لجنة نقل الركاب، وتم تجاهله بديل تحديد كمية المازوت للسرافيس العاملة على خط دمشق القنيطرة بـ٥٠ ليتراً لثلاث سفرات، أما السرافيس العاملة على الخطوط الداخلية فلها كمية ١٧ ليتراً فقط باليوم، وعند انتهاء الكمية تتوقف السرافيس عن العمل!

واشتكى أبناء القنيطرة من استعصاء أزمة النقل وعدم قدرة المحافظة على الحل وخاصة على خط القنيطرة – دمشق، ومعاناة الطلاب والموظفين وأبناء المحافظة نتيجة غياب الآليات وسوء التنظيم في أحيان كثيرة، مبيّنين أن محافظة القنيطرة عجزت عن فك طلاسم أزمة النقل بين دمشق والقنيطرة وخاصة أيام العطل وبداية الأسبوع ونهايته، ويبدو أن المعاناة ستبقى قائمة وطويلة ولن يجد المعنيون حلاً أو طريقاً للخروج من هذا الواقع الصعب الذي يزداد سوءاً، مؤكدين أنه ورغم جولات المحافظ على مركز لانطلاق ولقائه السائقين والنقابة والمواطنين، إلا أن تلك الإجراءات لم تؤتِ ثمارها!

أما شكوى السائقين فتتلخص بقولهم: إن (حليمة عادت إلى عادتها القديمة)، وبعد أن شكل تطبيق الـGPS ارتياحاً عندهم رغم الأخطاء التقنية والفنية التي كانت تعالج مع الجهة المشغلة بشكل فوري، لكن المفاجأة بقيام المحافظة بتحديد كميات المحروقات المخصصة لهم (للخطوط الداخلية بـ١٧ ليتراً والخارجية بـ٢٠ ليتراً)، ومن دون سابق إنذار، مما أحجم كثيراً من السائقين عن العمل، الأمر الذي أثار حفيظة أصحاب السرافيس لأنهم دفعوا مبالغ كبيرة لتركيب الجهاز وصلت إلى ٤٠٠ ألف، وليكون المواطن هو الضحية جراء تعطله عن عمله ومصالحه بسبب توقف السرافيس عن العمل.

تنفيذي الحسكة يصدق على عدد من المشاريع الخدمية بالمحافظة

| الحسكة - دحام السلطان

صدق المكتب التنفيذي في محافظة الحسكة بجلسته المنعقدة أمس برئاسة محافظ الحسكة الدكتور لؤي محمد صيّوح رئيس المكتب التنفيذي، على عدد من المشاريع الخدمية بالمحافظة.

حيث صدق المكتب التنفيذي بالموافقة على كتاب مجلس مدينة القامشلي، المتضمن طلب تصديق إضبارة عقد تنفيذ مشروع مد وترقيع مجبول زفتي في بعض شوارع حيي «زنود والزهراء» بمدينة القامشلي بقيمة ٤١ مليون ليرة سورية، كما صدق على طلب الموافقة أيضاً المتضمن الموافقة وتصديق إضبارة عقد تنفيذ مشروع بلاط ورديف «انترلوك» في «حي الزهراء» بمدينة القامشلي بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية.

وصدق التنفيذي أيضاً على كتاب مجلس مدينة القامشلي المتضمن طلب الموافقة على تصديق إضبارة عقد تنفيذ مشروع مجبول زفتي لبعض شوارع «حي زنود» بالمدينة بقيمة ٤١ مليون ليرة سورية، وعلى كتاب مجلس المدينة، المتضمن طلب الموافقة على تصديق إضبارة عقد تنفيذ مشروع بلاط ورديف «انترلوك» في «حي الضاحية» وبعض شوارع «حي الزهراء» بمدينة القامشلي بقيمة ٥٠ مليون ليرة سورية.

كما صدق المكتب التنفيذي على كتاب مجلس بلدة «بئر الحلو الوردية» المتضمن طلب الموافقة على تصديق إضبارة عقد تنفيذ مشروع إنشاء «عبّارة صندوقية» لقرية «السياط» التابعة لبلدية «بئر الحلو الوردية» بريف الحسكة الشمالي الشرقي بقيمة ٦٤ مليوناً و٣٧١ ألف ليرة سورية، وفي السياق أيضاً تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من الطلبات الخاصة والقضايا التي تهم الشأن الخدمي العام بالمحافظة.